وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education & Scientific Research

مجلة السلام الجامعة
Journal of Alsalam University
علمية محكمة
للعلوم الانسانية

مجلة السلام الجامعة

مجلة فصلية محكّمة للعلوم الإنسانية

تُصدرها كلية السلام الجامعة

الرقم الدولي للمجلة
(2522 - 3402)
ISSN - 2959555-X (Print)
ISSN - 29595541- (Electronic)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/74

العدد الثالث والعشرون
المجلد الاول

حزيران
١٤٤٧هـ - ٢٠٢٦م

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق:
(2127) لسنة 2015 ميلادية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education & Scientific Research

مجلة كلية السلام الجامعة
للعلوم الانسانية

مجلّة

السلام الجامعة

مجلة فصلية محكمة للعلوم الإنسانية

تُصدرها كلية السلام الجامعة

العدد / ٢٣
حزيران / ٢٠٢٦

الرقم الدولي للمجلة (3402-2522)

ISSN – 2959-555X (Print)

ISSN – 2959-5541 (Electronic)

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/74

حقوق النشر محفوظة

- **الحقوق محفوظة للمجلة.**
- **الحقوق محفوظة للباحث من تاريخ تسليم البحث إلا في حالة تنازله خطيًا.**

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ
وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ
فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

سورة التوبة، الآية (١٠٥)

١. اسم المجلة: مجلة السلام الجامعة.
٢. اختصاص المجلة: العلوم الإنسانية والتطبيقية.
٣. جهة الاصدار: كلية السلام الجامعة.
٤. الموقع الالكتروني: www.alsalam.edu.iq
٥. البريد الالكتروني: journal@alsalam.edu.iq
٦. رابط المجلة على موقع المجلات الأكاديمية العراقية:
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/74

المراجعة اللغوية

أ.م.د. سعيد عبد الرضا خميس / اللغة العربية

الأستاذ طارق العاني / اللغة الإنكليزية

الاشراف الطباعي والالكتروني

أ.م.د. يوسف نوري حمه باقي

لغة النشر

اللغة العربية، اللغة الإنكليزية

التحكيم العلمي

البحوث التي تقبل للنشر في المجلة تعرض على أساتذة خبراء متخصصين تختارهم هيأة تحرير المجلة

مجالات التوزيع

جمهورية العراق، والدول العربية والدول الأجنبية على سبيل التبادل الثقافي والعلمي

مصادر التمويل: ذاتية

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية: (2127) لسنة 2015 ميلادية

الرقم الدولي للمجلة: (3402 – 2522)

ISSN- 2959-555X (Print) / ISSN- 2959-5541 (Electronic)

رئيس التحرير

أ.د. عبد السلام بديوي يوسف الحديثي / عميد الكلية

نائب رئيس التحرير

أ.د. صبيح كرم زامل موسى الكناني / معاون العميد للشؤون العلمية

مدير التحرير

أ.م.د. أحمد عباس محمد / التخصص: فلسفة أصول الدين

قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية كلية السلام الجامعة

هاتف مدير التحرير

٠٧٧١٠٠٤٥٥٦٦

٠٧٧٠٢٦٢١١٩٦

هيئة تحرير مجلة كلية السلام الجامعة

١. الأستاذ الدكتور عبد السلام بديوي يوسف الحديثي / Professor Dr. Abdul Salam Badiwi Yousef Al-Hadithi /
لغة عربية ـــ عميد كلية السلام الجامعة / رئيس التحرير

٢. الأستاذ الدكتور صبيح كرم زامل موسى الكناني / Professor Dr. Sabih Karam Zamil Musa Al-Kanani /
إدارة تربوية ـــ معاون العميد للشؤون العلمية ـــ كلية السلام الجامعة / نائب رئيس التحرير

٣. الأستاذ المساعد الدكتور أحمد عباس محمد / Assistant Professor Dr. Ahmed Abbas Mohamed /
فلسفة أصول الدين ـــ كلية السلام الجامعة / مدير التحرير

٤. الأستاذ الدكتور محسن عبد علي الفريجي / Professor Dr. Mohsen Abdel Ali Al-Fariji /
علوم جغرافية ـــ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ العراق

٥. الأستاذ الدكتور كامل علي الويبة / Professor. Dr. Kamel Ali Al-Weba /
علوم تاريخ ـــ جامعة بنغازي/ ليبيا

٦. الأستاذ الدكتور عبد الله بلحاج / Professor Dr. Abdullah Belhaj /
لغة عربية ـــ جامعة سوسة / تونس

٧. الأستاذ الدكتور حنان صبحي عبد الله / Professor Dr. Hanan Sobhi Abdullah /
تخطيط ستراتيجي ـــ مركز البحوث / بريطانيا

٨.الأستاذ المساعد الدكتور يوسف نوري حمه باقي / Assistant Professor. Dr. Yousef Noori Hama Baqi/
فلسفة في الشريعة الإسلامية ـــ فقه مقارن، قسم الشريعة ـــ كلية العلوم الإسلامية / جامعة بغداد

٩.الأستاذ الدكتور عبد الله هزاع علي الشافعي / Professor. Dr. Abdullah Hazza Ali Al-Shafi'i /
علم النفس الرياضي /كلية السلام الجامعة

١٠. الأستاذ الدكتور ماجد مطر عبد الكريم / Professor Dr. Majid Matar Abdel Karim /
كلية السلام الجامعة

١١. الأستاذ الدكتور ردينة مطر عبد الكريم / Professor Dr. Rudina Matar Abdel Karim /
كلية السلام الجامعة

١٢. الأستاذ المساعد الدكتور إبراهيم راشد الشمري / Assistant Professor Dr. Ibrahim Rashid Al-Shammari /
إدارة أعمال تنمية بشرية /كلية السلام الجامعة

١٣. الأستاذ المساعد عنيد ثنوان رستم / Assistant Professor. Anaid Thanwan Rustom /
رئيس قسم المالية والمصرفية /كلية السلام الجامعة

كلمة العدد

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله الطاهرين وصحبه أجمعين، وبعد:

بين يديك عزيزي القارئ العدد الثالث والعشرون من "مجلة السلام الجامعة" التي تعانق أخواتها المجلات العلمية المحكمة التي تعتمد المستوعبات العلمية العالمية أحد أهم الجوانب في حساب المعدل التراكمي من خلال تواجدها في الموقع الالكتروني الوزارة التعليم العالي والبحث العلمي الخاص بالمجلات العلمية لتصنيف الجامعات والكليات الحكومية والأهلية في العراق والعالم يحمل العدد بين طياته بحوثاً ودراسات من نتاج أساتذة الكلية وعدد من الباحثين من خارجها، تخص موضوعات تتعلق بتخصصات الكلية العلمية والإنسانية) وهي تعالج موضوعات حيوية تتعلق بحياة الفرد والمجتمع بشكل علمي منهجي، نرجو أن ينتفع منه المختصون والدارسون والمعنيون بالاختصاصات التي تنهض بها كلية السلام الجامعة، وطلبة الدراسات العليا وغيرهم داخل العراق وخارجه ونرى من المناسب ونحن نصدر هذا العدد أن نقدم شكرنا وتقديرنا العالي إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي على الدعم الذي قدمه للتعليم الجامعي الأهلي، ونشكر كذلك السادة الباحثين الذين أسهموا في هذا العدد، وندعو الباحثين والمختصين إلى رفد المجلة والإسهام في أعدادها القادمة.

ومن الله التوفيق والسداد وللعلم والعلماء الموفقية والازدهار، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ.د. عبد السلام بديوي يوسف الحديثي

عميد الكلية

دليل المؤلفين

١. تنشر المجلة البحوث والدراسات التي تقع ضمن مجال تخصصها العلمي.

٢. أن يتسم البحث بالأصالة، والجدة، والقيمة العلمية، وسلامة اللغة، ودقة التوثيق.

٣. يمنح المؤلف الحقوق للمجلة بالنشر والتوزيع الورقي والإلكتروني، والخزن وإعادة استعمال البحث.

٤. أن يكون البحث مطبوعًا على الحاسوب بنظام (Simplified Arabic) على قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد وتزوّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية، ويمكن إرسال البحوث عبر بريد المجلة الإلكتروني.

٥. أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).

٦. يُكتب في وسط الصفحة الأولى من البحث ما يأتي:

أ. عنوان البحث باللغة العربية.

ب. اسم المؤلف باللغة العربية ودرجته العلمية، وشهادته، وجهة انتسابه.

ت. بريد المؤلف الإلكتروني.

ث. الكلمات المفتاحية.

ج. ملخصان أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية، يوضعان في بداية البحث على أن لا يتجاوز الملخص الواحد (٢٥٠) كلمة.

٧. يكتب عنوان البحث في وسط الصفحة بحجم خط (١٦ .Bold).

٨. يكتب اسم المؤلف في وسط الصفحة بحجم خط (١٢.Bold).

٩. تكتب جهة انتساب المؤلف بحجم خط (١٢) Bold.

١٠. يكتب عنوان البريد الإلكتروني بحجم خط (١٢) Bold.

١١. يكتب ملخص البحث بحجم خط (١٢) Bold.

١٢. تكتب الكلمات المفتاحية بحجم خط (١١) Bold.

١٣. جهات الانتساب تُثبت كالآتي: (الجامعة، الكلية، القسم، المدينة، البلد).

١٤. تكتب البحوث بنوع خط (Simplified Arabic) للغة العربية، وبخط نوع (Times New Roman للغة الإنكليزية وبحجم خط (١٤).

١٥. مسافة الحواشي الجانبية (٥٤,٢) سم، والمسافة بين الأسطر (١٥,١) سم.

١٦. على الباحث إتباع قواعد الاقتباس وتوثيق المصادر والمراجع والالتزام بأخلاقيات البحث العلمي.

١٧. تعتمد المجلة صيغتي (MLA) و(APA) في ترتيب المصادر والمراجع وتنسيقها.

١٨. تعتمد المجلة نظام فحص الاستلال باستعمال برنامج (Turnitin) ويرفض البحث الذي تتجاوز فيه نسبة الاستلال المقبولة عالميًا.

سياسة النشر

١. أن لا يكون البحث جزءًا من بحث سابق منشور، أو من رسالة جامعية قد نُوقِشَتْ، ويقدم الباحث تعهدًا بعدم نشر البحث أو عرضه للنشر في مجلة أخرى.
٢. يشترط لنشر الأبحاث المستلة من الرسائل والأطاريح الجامعية موافقة خطية من الأستاذ المشرف وفقًا للأنموذج المعتمد في المجلة.
٣. يُبلغ الباحث بقرار صلاحية النشر أو عدمها في مدة لا تتجاوز شهرًا واحدًا من تاريخ وصوله إلى هيأة التحرير.
٤. يلتزم المؤلف بإجراء تعديلات المحكمين على بحثه وفقًا للتقارير المرسلة إليه، ومن ثم موافاة المجلة بنسخة معدلة في مدة أقصاها (١٥) خمسة عشر يومًا.
٥. لا يحق للمؤلف المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد النشر.
٦. لا تُعاد البحوث إلى مؤلفيها سواء قبلت أم لم تُقبل.
٧. يخضع البحث للتقويم السرّي من خبيرين لبيان صلاحيته للنشر.
٨. يدفع المؤلف أجور النشر البالغة (١٢٥.٠٠٠) مائة وخمس وعشرون ألف دينار عراقي، و(١٥٠) دولارًا من خارج العراق، والاستلال.
٩. يحصل المؤلف على نسخة من المجلة المنشور فيها بحثه.
١٠. تعبّر البحوث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.
١١. لا تلتزم المجلة بنشر البحوث التي تخل بشرط من الشروط.
١٢. تلتزم المجلة بفهرسة ورفع البحوث التي تُنشر في المجلة في موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، رابط الموقع:

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/

دليل المقومين

١. يُرجى من المقوم قبل الشروع بالتقويم التثبت من كون البحث المرسل إليه يقع في حقل تخصصه العلمي لتتم عملية التقويم.

٢. لا تتجاوز مدة التقويم (١٠) أيام من تاريخ تسلّم البحث.

٣. تذكر المقوّم إذا كان البحث أصيلًا ومهما لدرجة تلتزم المجلة بنشره.

٤. يذكر المقوّم مدى توافق البحث مع سياسة المجلة وضوابط النشر فيها.

٥. يذكر المقوّم إذا كانت فكرة البحث متناولة في دراسات سابقة، وتتم الاشارة إليها.

٦. يحدّد مدى مطابقة عنوان البحث لمحتواه.

٧. بيان مدى وضوح ملخص البحث.

٨. مدى إيضاح مقدمة البحث لفكرة البحث.

٩. بيان مدى عملية نتائج البحث التي توصل إليها الباحث.

١٠. تجري عملية التقويم بنحو سري.

١١. يُبلغ رئيس التحرير في حال رغب المقوّم في مناقشة البحث مع مقوم آخر.

١٢. تُرسل ملاحظات المقوِّم إلى مدير التحرير، ولا تجري مناقشات ومخاطبات بين المقوّم والمؤلف بشأن البحث خلال مدة تقويمه.

١٣. يبلغ المقوّم رئيس التحرير في حال تبين للمقوم أن البحث مستل من دراسات سابقة، مع بيان تلك الدراسات.

١٤. يُحدد المقوّم العلمي بشكل دقيق الفقرات التي تحتاج إلى تعديل من المؤلف.

١٥. تعتمد ملاحظات وتوصيات المقوّم العلمي في قرار قبول النشر وعدمه.

تعهد نقل حقوق الطبع والتوزيع

إني الباحث: .....

صاحب البحث الموسوم بـ: ((.....

.....

.....

.....)).

أتعهد بنقل حقوق الطبع والتوزيع والنشر إلى مجلة السلام الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

تعهد الملكية الفكرية

إني الباحث: .....

صاحب البحث الموسوم بـ: ((.....

.....

.....

.....)).

أتعهد بأن البحث قد أنجزته، ولم يُنشر في مجلة أخرى في داخل العراق أو خارجه، وأرغب في نشره في مجلة السلام الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

عناوين البحوث المقدمة لمجلة الكلية

ت	الباحث	عنوان البحث	رقم الصفحة
١.	أ.م.د. باسم محمد حسين علي	الذكاء الاصطناعي وتحليل ظاهرة المطابقة النحوية في اللغة العربية/ دراسة وصفية تطبيقية	١-٢٢
٢.	أ.م.د. عمر سعدي عباس الحيالي	مفهوم العقل عند الدكتور ناجي حسين جودة / مقاربات فلسفيّة صوفيّة	٢٣-٣٨
٣.	أ.د. خالد مصطفى عبيد عبد المنعم	أدب الخلاف والاختلاف عند الصحابة والتابعين (ﷺ) وأئمة المذاهب الأربعة / رؤية فكرية معاصرة	٣٩-٦٤
٤.	أ.د. سمر رحيم نعيمه أ.د. نزار كريم جواد	وول ستريت" النشأة والتطور التاريخي من التأسيس حتى العصر الحديث / دراسة تحليلية شاملة في الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية	٦٥-٩٠
٥.	أ.م.د. الحسن علي عبد الرحمن الرفاعي	الاستدلال بالحديث المرسل في استنباط الحكم الشرعي / دراسة أصولية تطبيقية	٩١-١٣٨
٦.	أ.م.د. أحمد جميل مهنا عطيوي	إحكَامُ القَولِ فيْ حَلَّ مَسَائِلِ العَوْل لِلشَّيخِ عَبد المُعطِي السّملاّوي (ت:١١٢٧هـ) / دِرَاسَة وَتَحقِيق	١٣٩-١٦٢
٧.	أ.م.د. فرح غانم صالح	الفضاء المكاني في روايات صبيحة شبر	١٦٣-١٨٤
٨.	أ.م.د. براء عادل مسعود	نَظَرِيَّةُ الإحبَاطِ فِي الدَّرسِ الكَلَامِي	١٨٥-٢٢٠
٩.	إشراف: أ.م.د. علي عناد زامل الباحثة: أنعام غني مسير	القوة الأخلاقية لدى طلبة الجامعة	٢٢١-٢٤٢
١٠.	أ.م.د. إيناس عباس صالح البيرماني	التغير الدَّلالي لألفاظ الحديث النبوي الشريف	٢٤٣-٢٦٦
١١.	أ.م.د. زينب حامد أمين السامرائي	أثر غياب المدقق الشرعي على العمل المصرفي الإسلامي	٢٦٧-٢٩٦

١٢.	أ.م.د. أحمد سعيد علوان	الأثرُ المعنويُّ والإعرابيُّ في تداخلِ معنى الاسميّةِ والفعليّةِ على بعضِ الأسماءِ / المَصدَرُ واسمُ الفاعِل إنموذجًا	٢٩٧-٣٢٦
١٣.	أ.م.د. زهراء عبد العزيز سعيد	الطائفة اليهودية العراقية ودورها في المجال الطبي / دراسة تاريخية	٣٢٧-٣٥٠
١٤.	أ.م.د. شهلاء حمزة صادق الجبوري	الحوكمة الإدارية وعلاقتها بالانغماس الوظيفي لدى رؤساء الأقسام	٣٥١-٣٦٦
١٥.	أ.م.د. هدى عبد الخالق عثمان	الإمام الذهبي بين ميزان النقد ووجدان العبادة / جمع ودراسة	٣٦٧-٣٨٨
١٦.	أ.م.د. حميد سلمان محمد	منهج المستشرق "مونتجمري وات" في كتابه "محمد في المدينة" / دراسة تحليلية نقدية	٣٨٩-٤١٨
١٧.	م.د. ورقاء جعفر مصحب نجم	مصادر التفسير عند الإمام الرازي (ت٦٠٦هـ) من خلال كتابه "مفاتيح الغيب"	٤١٩-٤٤٤
١٨.	م.د. فاطمة أحمد داود سلمان	أثر نموذجي إيزنكرافت وكوكس وماسيلاس في تدريس التاريخ على التحصيل وتنمية المهارات الاجتماعية لطالبات المرحلة الإعدادية	٤٤٥-٤٧٤
١٩.	م.د. حسين علي منصور حيدر	الفلسفة الوجودية بوصفها مدخلًا للأنسنة في فكر عبد الرحمن بدوي	٤٧٥-٤٨٦
٢٠.	م.د. عبد الرحمن طارق عطيه محسن	أزمة الفقر في المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣م	٤٨٧-٥٠٦
٢١.	م.د. شوقي صندل عبد اللطيف	القيم التربوية في كتاب البلاغة العربية للصف السادس الإسلامي / دراسة تحليلية	٥٠٧-٥٣٠
٢٢.	م.د. صابرين حسين عليوي	أثر استخدام استراتيجية مقترحة على وفق الامتصاص المعرفي في تحصيل طالبات قسم التاريخ والعزيمة الأكاديمية	٥٣١-٥٥٤

٢٣.	م.د. محمد مصلح مهدي المحمدي	المصالح والمفاسد في فهم القصة القرآنية	٥٥٥-٥٧٨
٢٤.	م.د. بلال لطيف ياس	المعنى القرآني بين السياق التاريخي والدلالة المفتوحة قراءة عند الشاطبي ونصر حامد أبو زيد	٥٧٩-٦٠٢
٢٥.	م.د. مها شكر محمود حسن	ممر – الهند–الشرق الاوسط– اوربا في منظور الاقتصاد السياسي الدولي دراسة في التحولات الجيو اقتصادية واعادة تشكيل موازين التجارة العالمية	٦٠٣-٦٢٨
٢٦.	م.د. عبد القادر حامد عبد الله القيسي	أحاديث المعاملة الزوجية في الكتب الستة / دراسة موضوعية	٦٢٩-٦٥٤
٢٧.	.د. سهى هادي علوش م.م. غدير علي عبد الكريم	المخدرات وأثرها على الأمن الفكري / دراسة تحليلية في ضوء الفكر والعقيدة الإسلامية	٦٥٥-٦٧٤
٢٨.	م.د. رؤى شاكر نعمه لازم	أثر العمل الصالح في تطوير الذات في ضوء القرآن الكريم	٦٧٥-٦٩٢
٢٩.	م.د. عائشة عبد الرحمن دحام	"رسالة في أنّ أفعال الله تعالى ليست معللة بالأغراض" لعلي بن محمد بن علي أبو الحسن الحسيني الجرجاني (٧٤٠هـ-٨١٦هـ) / دراسة وتحقيق وتعليق	٦٩٣-٧١٦
٣٠.	م.د. عمر عبد الكريم إسماعيل حميد	علاقة الاجتهاد النبوي بالاجتهاد التفسيري / دراسة تأصيلية تحليلية	٧١٧-٧٣٦
٣١.	م.د. حسام ياسين علي شناوه التميمي	البصيرة النفسية وعلاقتها بالذكاء الإقناعي لدى المرشدين التربويين	٧٣٧-٧٦٤
٣٢.	م.د. عبد مجيد عبيد	أحكام التعزية في الفقه الإسلامي	٧٦٥-٧٨٤
٣٣.	م.د. نور رعد رشيد العبيدي	القواعد الفقهية الكبرى وأثرها في الترجيح	٧٨٥-٨٢٠
٣٤.	م.د. حسن رشيد إبراهيم	بناء الخارطة الإدراكية بين تحديات الفكر الغربي وآفاق التجديد الإسلامي	٨٢١-٨٣٤

٣٥.	م.د. رفيف إياد حسن عبد الله	تأثير التحويل الخارجي في خلق الأزمات المالية في البلدان النامية بعد عام ٢٠٢٠م / نماذج مختارة	٨٣٥-٨٥٦
٣٦.	م.د. علي محمود حبيب الشمري م.د. منار جبار كاظم	أهمية اكتساب اللغة العربية عند أطفال الروضة / دراسة مجتمعية	٨٥٧-٨٧٤
٣٧.	م.د. جمعة حسين علي حردان	سلطة القاضي التقديرية للعقوبة التعزيرية في الفقه الإسلامي	٨٧٥-٨٩٦
٣٨.	م.د. أحمد أكرم حسن الخفاجي	المواطأة على إبرام العقود المالية في المصارف الإسلامية / نماذج مختارة	٨٩٧-٩٢٤
٣٩.	م.د. طارق كريم عبد النعيمي	أثر التحول الرقمي في جباية وتوزيع الزكاة على التنمية الاقتصادية في العراق / دراسة تحليلية	٩٢٥-٩٥٢
٤٠.	بكر حازم الزبيدي	أثر النفط في السياسة الخارجية العراقية (١٩٩١-٢٠٢١)	٩٥٣-٩٧٦
٤١.	م. فاطمة عبد الكريم جليل سعود	الذكاء الاصطناعي والتنمية المستدامة في ضوء القرآن الكريم / دراسة تفسيرية	٩٧٧-٩٩٤
٤٢.	م.م. ميديا محسن علي خان إشراف: أ.د. نيان نوشيروان فؤاد	عتبة العنوان في علاقاتها ببقية عتبات الغلاف في الأعمال الشعرية لمحمد الماغوط	٩٩٥-١٠١٨
٤٣.	م.م. مها علي حميد	قانون أملاك الغائبين لعام ١٩٥٠ وأثره في السيطرة على الأراضي الفلسطينية / دراسة تاريخية	١٠١٩-١٠٤٢
٤٤.	م.م. طارق أحمد حسين عكش الشجيري	الضَوابطُ الفقهية المُتعلقة بالوكالةِ في المعاملاتِ المالية عِندَ الإمام الشيرازي (ت٤٧٦هـ) في كتابِهِ المُهذَب / جَمعًا ودِراسة	١٠٤٣-١٠٦٢
٤٥.	م.م. نذير نجم عبد	من يكنى من الرواة بـ "أبي الأحوص" / بيان أسمائهم ومراتبهم	١٠٦٣-١٠٨٢

٤٦.	م.م. إسراء عدنان دحام توفيق	واقع استعمال التدريس الرقمي لتعليم المهارات الصوتية للمرحلة المتوسطة من وجهة نظر مدرسيها	١٠٨٣-١٠٩٨
٤٧.	م.م. سعد إسماعيل أحمد شهاب القيسي	دور المرأة في كسوة الكعبة المشرفة	١٠٩٩-١١١٤
٤٨.	م.م. رائد لطيف عليوي	دور التغطية الإعلامية للقنوات الفضائية العراقية في تشكيل اتجاهات الجمهور نحو محاربة التطرف الديني	١١١٥-١١٣٨
٤٩.	م.م. علي جودت كاظم	فاعلية استخدام أنظمة التعليم الذكية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة المخرجات التعليمية لمادة الفيزياء في المرحلة الثانوية	١١٣٩-١١٦٢
٥٠.	م.م. أحمد عباس فاضل كاظم	مرويات الصحابي ثعلبة ابن الحكم الليثي / جمع ودراسة	١١٦٣-١١٧٨
٥١.	م.م. شيرين طالب ولي كمرخان	الدور الاستراتيجي لخفة الحركة التنظيمية في تعزيز الأتمتة الرقمية في شركات الطيران ــ دراسة ميدانية لآراء القيادات الإدارية في الخطوط الجوية العراقية	١١٧٩-١٢١٤
٥٢.	.م. عمر منذر خضير م.م. أيمن قاسم عبد	الفروق الدلالية في الثنائيات المترادفة في القرآن الكريم / دراسة نظرية تطبيقية على نماذج مختارة	١٢١٥-١٢٤٨
٥٣.	م.م. أسماء علي فهد إسماعيل	الرمزية السياسية والاجتماعية في زي أمراء المئين في مصر المملوكية (٦٤٨هـ -١٢٥٠م/٩٢٣هـ -١٥١٧م)	١٢٤٩-١٢٦٨
٥٤.	م.م. نغم كامل كمر	تأثير طرائق التدريس المختلفة في تعلم مهارة الضرب الساحق مع حركة الاقتراب في الكرة الطائرة	١٢٦٩-١٢٨٤

٥٥.	م.م. أسامة حسن علي مسير	العراق بين النفوذ الإيراني والاستهداف الإسرائيلي / دراسة في التأثيرات السياسية والاقتصادية المتبادلة من (٢٠٠٣-٢٠٢٦)	١٢٨٥-١٣٠٨
٥٦.	م.م. سه نكه ر صابر عبد الرحمن	الظواهر اللغوية في كتاب الإرشاد لابن غلبون (ت٣٨٩هـ) / دراسة انتقائية وصفية	١٣٠٩-١٣٢٦
٥٧.	م.م. ورود ضياء عبد الستار	الأحاديث التي تعقبها الدارقطني على الصحيحين / دراسة نقدية تحليلية	١٣٢٧-١٣٦٢
٥٨.	م.م. شيار زعيم عيسى	تسييس العقوبات الدولية وأثره على شرعية السلطة / دراسة حالة رفع العقوبات عن فاعلين متهمين بجرائم دولية في سوريا	١٣٦٣-١٣٨٨
٥٩.	م.م. ضحى حسين عليوي حسين الطائي	واقع استعمال تدريسيي علوم القرآن والتربية الإسلامية في كليات التربية / التفكير المنظومي	١٣٨٩-١٤١٤
٦٠.	م.م. محمد رضا علي ألبوسراية م.م. مصطفى علي عبد الكريم	الحماية المدنية للمصممين في عقود ترخيص البرمجيات في التشريع العراقي والمقارن	١٤١٥-١٤٣٨
٦١.	م.م. أريج صالح رضا حسن السعدي	الأحكام الفقهية المتعلقة بمشاركة المرأة في المسابقات	١٤٣٩-١٤٥٦
٦٢.	م.م. عامر نعمان سالم	التحولات الدلالية للألفاظ القرآنية في ضوء السياق النصي القرآني	١٤٥٧-١٤٧٢
٦٣.	م.م. عمر سالم داود سلمان الجبوري	دور دول البريكس في النّظام العالميّ الجديد	١٤٧٣-١٤٩٠
٦٤.	الباحثة: عبير عيسى خليف علي اشراف: أ.م.د. أحمد خالد محمود	المحرم اللغوي عند محمد كشاش وأثره في البنية الاجتماعية	١٤٩١-١٥٠٤
٦٥.	الباحثة: أمل كاظم محسن حافظ بإشراف: أ.د. غازي خالد رحال	رأي الإمام محمد بن هارون الكناني التونسي (ت٧٥٠هـ) في حكم وقوع	١٥٠٥-١٥٢٤

		النجاسة في الماء القليل وأثرها في مذهب المالكية / دراسة فقهية مقارنة	
٦٦.	الباحث: عقيل هادي الفتلاوي بإشراف: أ.د. قصي سعيد أحمد الجبوري	المزيلات العقليّة غير الطبيعية عند الإمامية	١٥٢٥-١٥٤٢
٦٧.	الباحث: صباح حسن منصور بإشراف: أ.د. ياسين خضير مجبل	الوعد الإلهي في القرآن والسنة المطهرة لإقامة دولة العدل	١٥٤٣-١٥٦٠
٦٨.	الباحث: أحمد حسين جاسم علوان	الثقافة الدينية بين الحقيقة والتأويل / دراسة مقارنة	١٥٦١-١٥٧٨
٦٩.	الباحث: حيدر محمد رحيم حميدي إشراف: أ.د. لقاء عبد الحسين رستم	الماء الكُر وتحديده عند السيد محمد سعيد الحكيم	١٥٧٩-١٦٠٢
٧٠.	الباحث: ماجد ثاير ولي ياس النداوي إشراف: أ.د. محمد جاسم محمد زويد	مصادر الإمام حافظ الدّين أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت٧١٠هـ) في كتابه كشف الأسرار	١٦٠٣-١٦٢٤
٧١.	الباحثة: زينب حسن سلطان ماجد إشراف: أ.د. غازي خالد رحال العبيدي	الاختيارات الفقهية للإمام الأبهري (ت٣٧٥هـ) في كتابه "شرح المختصر الكبير" في الدية / دراسة مقارنة	١٦٢٥-١٦٤٢
٧٢.	الباحث: كاظم عباس علي المشرفة: أ.د. إسراء ياسين حسن	الاحتجاج بالقراءات القرآنية عند ابن عصفور في الممنوع من الصرف وجمع التكسير في كتابه "شرح جمل الزجاجي"	١٦٤٣-١٦٦٠
٧٣.	الباحث طورهان المفتي الباحث أحمد إبراهيم صالح النعيمي	دراسة تحليلية (تاريخية – جغرافية) للزحف الاستيطاني وتأثيره على مدينة نينوى الأثرية	١٦٦١-١٦٧٦
٧٤.	الباحث:ياسين خليل حديد الجبوري المشرف: أ.م.د. عامر عواد هادي الغريري	قول الشيخ بهرام في مسألة البكر صمتها إذنٌ في النكاح من خلال منظومته "المسائل التي لا يعذر بالجهل فيها" / دراسة فقهية	١٦٧٧-١٦٩٤

٧٥.	م.د. مصطفى محمد صالح عطيه	التَّلَازُمُ بَيْنَ حَقِّي التَّفْكِيرِ وَالِاعْتِقَادِ فِي ضَوْءِ القُرْآنِ الكَرِيمِ	١٦٩٥-١٧٠٨
٧٦.	طالبة الماجستير: آشنا أحمد رسول صالح إشراف: أ.د. إسراء ياسين حسن	أسماء القبائل واللغات في كتاب "الإقليد" لتاج الدين الجندي (ت٧٠٠هـ) شرح "المفصل" للزمخشري (ت٥٣٨هـ)	١٧٠٩-١٧٢٤
٧٧.	م.د. سمر طاهر عصفور سلمان	الكوفة من خلال كتاب "أخبار البلدان" لابن الفقيه الهمذاني / دراسة تحليلية	١٧٢٥-١٧٤٤
٧٨.	م.د. عبد الرزاق حمزة عبد الله	انفتاح العراق على محيطه الإقليمي بعد ٢٠٠٣م / طريق التنمية إنموذجًا	١٧٤٥-١٧٦٠
٧٩.	م.د. ريا فاضل رضا موسى	التحليل المكاني لأنماط السكن في محافظة بغداد باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS)	١٧٦١-١٧٨٦
٨٠.	م.د. ابتسام سلمان خليف الطائي	المنتجعات الرئيسية والمرافق السياحية في العراق / أربيل إنموذجًا	١٧٨٧-١٨٠٨
٨١.	م.د. عبد الحسين جبار حسن أ.د. إبراهيم درباس موسى حسن	احتلال الأمم والشعوب لمدينة القدس عبر التاريخ وفتحها الميمون في عهد الإسلام	١٨٠٩-١٨٢٢
٨٢.	أ.م.د. مصطفى كاظم محمود شلال	سد الذرائع وأثره في القضاء / نماذج تطبيقية	١٨٢٣-١٨٥٠
٨٣.	م.م. وليد خالد شهاب أ.د. يعقوب حسن عبد	لغة الإشارة عند مصطفى صادق الرافعي / دراسة تحليلية	١٨٥١-١٨٧٢
٨٤.	أ.م.د. مدين عبد خلف	حد الإعجاز في القرآن الكريم بين المنهج العقدي والمنهج اللغوي / دراسة نقدية لمسألة الإعجاز العلمي	١٨٧٣-١٨٨٨
٨٥.	م.م. مخلد ماهر داود حسون	تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الممارسات الدينية في عصر الرقمنة	١٨٨٩-١٩٠٦

٨٦.	م.م. ابتهال ناصر جبير	الأهمية الجيوبولتيكية للخليج العربي في الاستراتيجية الأمريكية	١٩٠٧-١٩٣٠
٨٧.	أ.م.د. باسم محمد عبيس	الحوار والمناظرة مع الأديان الأخرى / شروطه وضوابطه في الإسلام	١٩٣١-١٩٥٢
٨٨.	أ.م.د. فرات سمير فرج	الطبيعة ودلائل الإيمان في ضوء العقيدة الإسلامية / الجبال إنموذجًا	١٩٥٣-١٩٧٢
٨٩.	م.م. كنعان أحمد كاظم	أثر المنصات الرقمية لإدارة التذاكر في تحسين كثافة الحضور وتنمية إيرادات المباريات في الأندية العراقية لكرة القدم	١٩٧٣-١٩٩٦
٩٠.	الباحثة: سهاد عبد الستار عبد	نظرية القبض والبسط في مدرسة بغداد القديمة	١٩٩٧-٢٠١٤
٩١.	أ.م.د. مرتضى محمد حميد سلامة	أثر العرف على فقه العبادات والمعاملات في الشريعة الإسلامية	٢٠١٥-٢٠٣٦
٩٢.	م.م. إسراء محمد علي أ.د. شيماء فاضل عبد الحميد	المدارك الغيبية للعرب قبل الإسلام في شبه الجزيرة العربية	٢٠٣٧-٢٠٦٠
٩٣.	Assist. Prof. Dr. Mushtaq Khalid Jabbar	The Developmental Trajectory of the Impact Digital Technology's on the Psychological Development of children and Adolescents	٢٠٦١-٢٠٨٨
٩٤.	Asst. Inst. Noor Falah Hasan Asst. Lect. Abeer Talib Abdulmajeed Almukhtar	A Stylistic-Sociocognitive Analysis of Political Satire as a Discursive Negotiation Strategy in the Israel-Palestine Discourse	٢٠٨٩-٢١٢٢

تأثير التحويل الخارجي في خلق الأزمات المالية في البلدان النامية بعد عام ٢٠٢٠م / نماذج مختار

The impact of external transfers on creating financial crises in developing countries after 2020 / Selected case studies

اعداد

م.د. رفيف إياد حسن عبد الله

Dr. Rafeef ayad Hassan Abdullah

Rafif.ayad@nahrainuniv.edu.iq

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية ــ قسم العلاقات الاقتصادية

الكلمات المفتاحية: الازمات المالية، الدول النامية، التحويلات المالية، جائحة كورونا.

Keywords: financial crises، developing countries، Financial remittance ، COVID-19

المستخلص

إنّ الأزمات المالية التي تنتج بسبب الظروف والأحداث المحيطة المختلفة تتأثر بشكل مباشر في التحويل المالي الخارجي . ومن هنا، تبحث الدراسة تأثير التحويلات المالية في البلدان النامية على الأزمات المالية بعد عام ٢٠٢٠، مع التركيز على لبنان وسيرلانكا كنماذج مختارة لدراسة تأثير هذه التحويلات، إذ يتمحور البحث حول كيفية تأثير التحويلات المالية المتنوعة، كأن تكون تحويلات من العمال المهاجرين، على الاستقرار المالي والاقتصادي في هذه الدول، ولا سيما في ظلّ الأزمات الاقتصادية العالمية مثل الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وجائحة كورونا ٢٠٢٠.

بعد الدراسة، يتبين أنّ التحويلات الخارجية تعد أحد العوامل الأساسية التي تدعم الاقتصاد في الدول النامية، وذلك بتعزيز احتياطيات النقد الأجنبي، وتحسين ميزان المدفوعات، بيد أن الاعتماد المفرط على هذه التحويلات يمكن أن يُفاقم الأزمات الماليّة ويؤدي إلى زيادة التضخم فضلًا عن تدهور القدرة الشرائية. كما أنّ التحويلات قد تصبح وسيلة فعالة للتخفيف من آثار الأزمات إذا ما تم توجيهها نحو مشاريع تنموية مستدامة، كالاستثمار في البنى التحتية والتعليم.

يسلط الضوء في الدراسة على حالتي لبنان وسيرلانكا كونها نماذج تظهر أن التحويلات المالية يمكن أن تؤدي دورًا مزدوجًا: فهي قد تخفف من الأزمة في بعض الحالات، إلا أنها قد تسهم في تفاقمها ضمن حالات أخرى، ولا سيما إن كانت الدول تعتمد بشكل مفرط على هذه التحويلات.

Abstract

Financial crises that arise due to various surrounding circumstances and events are directly affected by external financial transfers. In this regard، the study examines the impact of financial remittances in developing countries on financial crises after 2020، with a focus on Lebanon and Sri Lanka as selected case studies to explore the effect of these remittances. The research centers on how various financial remittances، such as those from migrant workers، impact financial and economic stability in these countries، particularly in light of global economic crises such as the 2008 global financial crisis and the COVID-19 pandemic of 2020.

After the study، it is evident that external remittances are one of the key factors that support the economy in developing countries by enhancing foreign currency reserves and improving the balance of payments. However، excessive reliance on these remittances can exacerbate financial crises، lead to inflation، and contribute to a decline in purchasing power. Moreover، remittances can become an effective

means of mitigating the impacts of crises if they are directed toward sustainable development projects، such as investments in infrastructure and education.

The study highlights the cases of Lebanon and Sri Lanka as examples showing that financial remittances can play a dual role: they may alleviate the crisis in some cases but could also contribute to its worsening in other cases، especially if the countries are overly reliant on these remittances.

المقدمة

يعد التحويل الخارجي من أهم الظواهر الاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير على استقرار البلدان النامية؛ إذ يتمثل في الآثار المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بتحويلات الأموال، وإن التحويلات المالية التي تتم من العمالة المهاجرة تعكس روابطًا اقتصادية واجتماعية مهمة بين الدول، وبين المجتمعات المحلية من جهة والمهاجرين من جهة أخرى . كما تؤدي هذه التحويلات إلى آثار سلبية على الاقتصادات المحلية لتلك البلدان، بما في ذلك الاعتماد الزائد على التحويلات الخارجية كمصدر رئيس للإيرادات، مما يعرضها لمخاطر التغيرات في الاقتصاد العالمي أو الأزمات.

إنّ تحديد الأسباب والآثار المترتبة على التحويلات الخارجية، فضلًا عن إجراء التحليل الشامل للأزمات المالية الناتجة عنها، يمثل خطوات أساسية ومهمة لفهم هذه الظاهرة ومعالجة تداعياتها بشكل فعال، كذلك فهم كيفية إدارة هذه التحويلات وتوجيهها نحو مشاريع تنموية، كالاستثمار في البنية التحتية أو التعليم، ويمكن أن يساعد في تقليل الأزمات المالية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي بشكل عام؛ إذ إنّ التحويلات التي تستخدم بشكل استثماري تجعل امكانية خلق مستقبل أفضل، وتوفير فرص عمل جديدة، ومن ثم تعزيز النمو الاقتصادي. لذا يهدف هذا البحث إلى تقديم رؤى أعمق حول كيفية معالجة تلك الأزمات عن طريق تطوير استراتيجيات فعالة، والحد من المخاطر المحتملة التي قد تواجهها تلك الدول مع التركيز على إعداد توصيات استراتيجية قائمة على الأدلة، فقد تسهم هذه التوصيات في التخفيف من تأثيراتها السلبية، وتعزز من قدرة تلك البلدان على مواجهة التحديات المستقبلية.

في هذا البحث يتم التركيز بشكل خاص على كل من لبنان وسيرلانكا، فقد تعدان نموذجين دقيقين ومهمين يعكسان التحديات التي تواجهها المنطقة في السياق الحالي. وتسعى الدراسة إلى تناول جميع الأسباب الجذرية والمباشرة التي أدت إلى الأزمات المالية الحادة التي تعاني منها هذه البلدان؛ إذ نحاول فيها إجراء تحليل شامل لكلّ هذه العوامل التي أثرت سلبًا على الاستقرار المالي والاقتصادي، كذلك القيام بدراسة متعمقة للأنواع المختلفة والمتنوعة من التحويل

الخارجي وكيفية تأثيرها العميق على الاقتصاد الوطني بشكل خاص، مبينين كيفية أن تكون هذه التحويلات إحدى المصادر التي تسهم في تفاقم الأزمات، أو أنّها وسيلة تدبير فعالة للاستجابة لهذه الأزمات.

أهمية البحث: إن التركيز العميق والشامل على تأثير التحويل الخارجي في خلق الأزمات المالية المتزايدة والمعقدة في البلدان النامية بعد عام ٢٠٢٠ يعد مسألة ذات أهمية محورية وعالية في الوقت الحاضر، فقد تتزايد التحديات الكبيرة والصعبة التي تواجهها الدول النامية نتيجة التغيرات السريعة والمتلاحقة في الاقتصاد العالمي، إذ تركز الدراسة على إجراء تحليل دقيق وشامل ومفصل لتأثير التحويل الخارجي على الأزمات المالية، وكيفية تطبيق السياسات الاقتصادية الفعالة والملائمة التي من شأنها أن تساعد في تجنب تلك الآثار السلبية المدمرة وتحقيق التنمية المستدامة اللازمة والرئيسة للرخاء والازدهار الاقتصادي.

أهداف البحث: نتوخى في هذا البحث إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين التحويلات المالية و الاستقرار المالي في البلدان النامية، حيث يهدف البحث إلى:

١. تحليل تأثير التحويلات المالية على الاستقرار المالي والاقتصادي في لبنان وسيرلانكا بعد عام ٢٠٢٠.
٢. دراسة العلاقة بين التحويلات المالية و الأزمات المالية في تلك البلدان.
٣. تقديم توصيات بشأن كيفية توجيه هذه التحويلات نحو مشاريع تنموية مستدامة لتحسين الوضع الاقتصادي والاستقرار المالي في البلدان النامية

اشكالية البحث: تكمن الإشكالية الرئيسية في هذه الدراسة في تأثير التحويلات المالية على الأزمات المالية في البلدان النامية بعد عام ٢٠٢٠. وتتمثل الأسئلة الرئيسية التي يتناولها البحث في:

١. كيف تؤثر التحويلات المالية على الاستقرار المالي في الدول النامية؟
٢. هل يمكن للتحويلات المالية أن تساهم في تخفيف الأزمات المالية في بعض الحالات؟
٣. هل أن الاعتماد المفرط على التحويلات المالية قد يؤدي إلى تفشي الأزمات المالية وزيادة التضخم؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها إن التحويلات المالية تلعب دورًا مهمًا في دعم الاستقرار المالي والاقتصادي في البلدان النامية، ولكن الاعتماد المفرط على هذه التحويلات قد يؤدي إلى تفاقم الأزمات المالية وزيادة التضخم، إذا لم يتم توجيه هذه التحويلات نحو مشاريع تنموية مستدامة.

منهجية البحث: اعتمد البحث على منهج التحليل النظمي لدراسة مدخلات التحويلات المالية وتأثيرها على الاستقرار المالي في لبنان وسيرلانكا بعد عام ٢٠٢٠. يركز هذا المنهج على دراسة التحديات الاقتصادية التي تواجه البلدين نتيجة التحويلات المالية، وكيفية معالجة هذه التحديات عبر متغيرات الاستقرار المالي وصولًا إلى مخرجات استراتيجيات التعامل مع هذه التحويلات بشكل يؤثر في تقوية الاقتصاد. كما اعتمد البحث على المنهج الوصفي لوصف طبيعة العلاقة بين التحويلات المالية و الاستقرار المالي في لبنان وسيرلانكا.

هيكلية البحث: جاء البحث الموسوم (تأثير التحويل الخارجي في خلق الأزمات المالية في البلدان النامية بعد عام ٢٠٢٠م / نماذج مختارة) في ثلاث محاور، فضلًا عن مقدمة وخاتمة، تناول المحور الاول : مفهوم التحويلات المالية وأثرها على الاقتصادات النامية، أما المحور الثاني فقد بحث في التحولات الخارجية والاستقرار المالي في البلدان النامية بعد عام ٢٠٢٠،أما المحور الثالث فتخصص في دراسة الحالات لبنان وسيرلانكا كنماذج للأزمات المالية .

المحور الأول: مفهوم التحويلات المالية وأثرها على الاقتصادات النامية

أولًا: التحويلات المالية كأداة تمويل وتأثيراتها على الاستقرار المالي

قبل التعريف بالحوالات الخارجية لابدّ من التطرّق الى مفهوم الحوالة؛ إذ تعد الحوالات المالية من العمليات المهمة والرئيسة لدى المصرف؛ كونها إحدى قنوات الربط بين المصارف وما تحققه من إيرادات مباشرة للمصرف على شكل عمولات[١] .

يعد التحويل الخارجي في البلدان النامية من المفاهيم الأساسية والضرورية التي تؤثر بشكل كبير على الاقتصادات الوطنية وتوجهاتها المستقبلية. ويشير هذا المصطلح إلى التدفقات المالية والاستثمارية التي تأتي من خارج الحدود الإقليمية للبلاد، سواء كانت في شكل مساعدات أجنبية مباشرة، قروض ميسرة، أو استثمارات متنوعة ومحلية[٢].

تعد هذه التحويلات النقدية إحدى العوامل الرئيسة والأساسية التي تسهم في خلق التغيير الاقتصادي والمالي في البلدان النامية، فقد تؤدي دورًا حيويًا ومهمًا في دعم المشاريع التنموية، وزيادة الاستثمارات المحلية، والمساعدة أيضًا في تحقيق النمو المستدام. كما تسهم هذه التدفقات المالية الإيجابية أيضًا في تعزيز الاستقرار المالي، وتقوية الأسس الاقتصادية التي تعتمد عليها

(1)Al-Sayrfi, Mohamed. Bank Management. 1st ed., Dar Al-Wafa for Printing and Publishing, Alexandria, Egypt, 2007,p11.

(2) Salah Abosedra and Ali Fakih, A., "Assessing the Role of Remittances and Financial Deepening in Growth: The Experience of Lebanon",Global Economy Journal, Vol. 17, No. 1 ,2017,p45.

الدول، كذلك توفير الموارد اللازمة التي تُعِين في تحقيق الأهداف الطموحة للتنمية المستدامة التي تسعى إليها جميع الدول في مسيرتها نحو التقدم والرقي[١].

يشير التحويل الخارجي بشكل عام إلى المبالغ المالية التي يحصل عليها فرد أو دولة من مصادر خارجية متعددة، سواء كانت هذه الأموال تتمثل بتحويلات أجنبية من الأفراد أو العائلات المقيمة خارج الوطن، أو مساهمات أجنبية مباشرة من الشركات أو الحكومات الطامحة للاستثمار في أسواق جديدة، أو حتى استثمارات أجنبية تتوجه إلى المشروعات المحلية في مختلف القطاعات الاقتصادية والتنموية.

تعد التحويلات المالية الخارجية ذات أهمية كبيرة، فهي تشكل إحدى المصادر الرئيسة التي تسهم بشكل فعال في تعزيز احتياطي العملة الصعبة لدى الدول. إن هذه الاحتياطيات تُساعد بشكل مباشر في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة، كما تُستخدم لدعم مشروعات التنمية المختلفة التي تسعى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المرجوة. وفي السياق نفسه، يعد هذا التمويل أداة حيوية لتحسين الأوضاع المالية سواء على مستوى الأفراد، أو للدولة بشكل عام، مما يسهم بدوره في تحقيق استقرار أكبر في الاقتصاد وزيادة القدرة على مواجهة التحديات المالية[٢].

ووفقًا لصندوق النقد يتم تعريف التحويلات المالية بأنها " دخل الأسر من الاقتصاديات الاجنبية الناشئة بشكل أساسي عن الحركة المؤقتة، أو الدائمة للأشخاص الى تلك الاقتصادات، وتشمل التحويلات النقدية وغير النقدية التي تتدفق عبر قنوات رسمية، كالتحويلات الإلكترونية، أو غير رسمية كالأموال المنقولة عبر الحدود، وتتكون إلى حد كبير من الأموال والعناصر غير النقدية التي يرسلها أو يمنحها الأفراد الذين هاجروا الى بلدان ذات اقتصاد جديد، وأصبحوا مقيمين فيها، والتعويض الصافي للعمال الحدوديين أو الموسميين أو غيرهم من العمال قصيري الأجل الذين يعملون في اقتصاد لا يقيمون فيه"[٣].

ويمكن تعريفها أيضًا بأنها كل التحويلات الجارية التي تتم بين المهاجرين العاملين في اقتصادهم الجديد وبلدهم الأصلي، ويتم تسجيل هذه التحويلات التي غالبًا ما تتمثل بمساعدات

(1) The world bank , Time for an equitable banking resolution , Lebanon Economic Monitor, 2022,p.22.
(2) Ibrahim Jamali and Eric Le Borgne, A Lebanon Sovereign Wealth Fund: Preliminary Recommendations, A Journal of Public Finance & State Modernization,2014, p.68. .
3(3)Karim Foda and Eswar Prasad, 10 Years after the Financial Crisis Uneven Progress and Some Structural Disconnects, Brookings, September 2018, https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2018/09/10-years-after-thefinancial-crisis.pdf

عائلية بوصفها تحويلات مالية بشرط أن تكون فترة الإقامة في الاقتصاد الجديد سنة واحدة على الأقل [١].

وبهذا فإن التحويل الخارجي هو جزء مهم من الاقتصاد العالمي؛ إذ يسهم بشكل كبير في دعم الاقتصادات في البلدان النامية عبر توفير التمويل الضروري للنمو والتطور. بيد أن من المهم إدارة هذه التحويلات بشكل مستدام؛ وذلك لتجنب الإفراط في الاعتماد عليها وفتح الطريق أمام مصادر أخرى للنمو المستدام.

ثانيًا: الأزمات المالية العالمية بعد عام ٢٠٠٨م: إن الأزمات الاقتصادية المالية ليست ظاهرة حديثة، وإنّ عدم الاستقرار المالي في دولة ما يمكن أن يهدد سلامة النظام المالي الدولي بأكمله؛ وذلك بسبب تغير النظام المالي الدولي، كذلك العولمة المالية والتي يتم من خلالها تدفق السلع والخدمات ورأس المال والمعلومات والأفكار عبر الحدود الدولية، فالأزمات الاقتصادية التي وقعت بعد عام ٢٠٠٨ كانت متنوعة، وتأثرت بها دول كثيرة حول العالم، منها الأزمة المالية العالمية التي نشأت عام ٢٠٠٨ بسبب انهيار القطاع المالي في الولايات المتحدة، كما حدثت العديد من الأزمات الاقتصادية الأخرى التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، لاسيما في البلدان النامية والاقتصادات الأوروبية، وفيما يأتي نذكر أبرز الأزمات:

١. **الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩:** بدأت الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ بسبب انهيار الفقاعة العقارية في الولايات المتحدة، والتي أدت إلى انهيار البنوك الكبرى مثل "ليمان براذرز" وشركات التأمين مثل "إيه آي جي"، مما تسبب في فقدان الثقة في النظام المالي. وقد نشأت الأزمة من أسباب رئيسة عدّة منها الإقراض المفرط والديون؛ إذ كان هناك إقراض مفرط من البنوك للمستهلكين والشركات، لاسيما القطاع العقاري، مما أدى إلى تراكم الديون، وانخفاض النمو في العديد من الدول النامية وحتى المتقدمة، فضلًا عن ارتفاع معدلات البطالة، وانهيار الأسواق المالية العالمية فقد فقدت جزءًا كبيرًا من قيمتها السوقية[٢].

٢. **أزمة منطقة اليورو (٢٠١٠ – ٢٠١٢):** في أعقاب الأزمة المالية العالمية، ظهرت أزمة ديون سيادية في منطقة اليورو، فقد كانت بعض الدول الأوروبية تعاني من مستويات ديون مرتفعة للغاية تأثرت على العديد من الدول، كاليونان والبرتغال وإسبانيا، إيطاليا، إيرلندا، إذ

(١) اس.تامر كافوجيل ، جاري نايت ، المعاملات التجارية الدولية ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ط١، ٢٠١٤ ،ص٢٥.

(٢) عبد الحميد عبد المطلب الديون المصرفية المتعثرة والازمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري الامريكية، الدار الجامعية، الاسكندرية ، مصر، ٢٠١٠ ص ٣٢٨.

تأثرت اقتصادات هذه الدول وذلك لحدوث انخفاض حاد في النمو الاقتصادي، كما تفاقمت البطالة في العديد من الدول لاسيما جنوب أوروبا وبذلك تم فرض سياسات تقشفية لخفض العجز المالي مما أدى إلى احتجاجات واسعة في بعض الدول(١).

٣. **الأزمة النفطية (٢٠١٤ – ٢٠١٦):** في منتصف عام ٢٠١٤، شهدت أسواق النفط العالمية انهيارًا كبيرًا في أسعار النفط بسبب تراجع الطلب وزيادة العرض وذلك بسبب زيادة الانتاج الأمريكي من النفط الصخري بسبب اكتشاف تقنيات الحفر الجديدة مما أدى إلى زيادة العرض للنفط الصخري في الأسواق، مما أدى إلى حدوث تباطؤ في النمو الاقتصادي لدى العديد من الأسواق الناشئة ومنها الصين، من ثم تراجع الطلب على النفط، كما تأثرت العديد من الدول المنتجة للنفط بشدة لاسيما الدول الخليجية كالسعودية، وكذلك فنزويلا و روسيا(٢).

٤. **أزمة الديون الصينية (٢٠١٥):** في عام ٢٠١٥، واجه الاقتصاد الصيني تدهورًا حادًا في أسواق الأسهم؛ بسبب تراجع النمو الاقتصادي، فقد كانت الأسواق المالية الصينية تعاني من تقلبات شديدة، تمثّلت بخسارة البورصة الصينية نحو ٣٠% من قيمتها في أسابيع قليلة؛ وذلك بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي، وتراجع معدل النمو في الصين بسبب انخفاض الطلب الداخلي والخارجي، فضلًا عن توسع كبير في أسواق الأسهم الصينية، الذي كان مدفوعًا بالاستثمارات المضاربية والائتمان ما أثر على تقلبات السوق العالمية بسبب الترابط بين الاقتصاد الصيني والأسواق العالمية(٣).

٥. **أزمة جائحة كورونا (٢٠٢٠):** أحدثت جائحة كورونا أزمة اقتصادية عالمية غير مسبوقة عام ٢٠٢٠، إذ أدت القيود المفروضة على الحركة التجارية والسفر إلى انهيار العديد من الصناعات وذلك بسبب الإغلاقات العامة، فقد أغلقت الحكومات العديد من الأنشطة الاقتصادية للحدّ من انتشار الفيروس وهو ما أحدث انخفاضًا حادًا في الطلب، كما إن تراجع الطلب العالمي على السلع والخدمات بسبب الإغلاقات الاقتصادية أدى إلى تعرض

---

(1) Bukar Umar Bolori , "The impact of Global financial crises on the banking sector in Nigeria ",British journal of arts and social sciences ,2021, p 214.

(٢) عماد غزازي، هزلة أنيس، الازمة النفطية ٢٠١٤-٢٠١٧ الأسباب، الآثار الاقتصادية واستراتيجيات المواجهة، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، العدد٢٠١٩،٤، ص١٦١. 1 https://asjp.cerist.dz/en/article/8802

(٣) طالب حسن الحيالي، الازمة الاقتصادية في الصين وأثرها على الاقتصادات الخليجية والعالمية ،دائرة التنمية الاقتصادية، العدد٢، الامارات، ٢٠١٥، ص٧.

الاقتصاد العالمي للركود الشديد مع انخفاض حاد في النمو الاقتصادي، كذلك ارتفاع معدلات البطالة في العديد من الدول بسبب إغلاق الشركات والأعمال، فضلًا عن ذلك تأثرت سلاسل الإمداد العالمية بسبب القيود على السفر والانتاج وهو بدوره أدى الى ارتفاع الإنفاق الحكومي لمواجهة الأزمة، ومن ثمّ زيادة الديون السيادية في العديد من الدول[١].

المحور الثاني: التحولات الخارجية والاستقرار المالي في البلدان النامية بعد عام ٢٠٢٠

أولًا: تحليل التأثيرات الاقتصادية لجائحة كورونا على التحويلات المالية: مع بداية جائحة كورونا عام ٢٠٢٠، شهد العالم كثيرًا من التحديات الاقتصادية التي أسفرت عن تدهور العديد من الاقتصادات النامية، وهو ما ألقى بظلاله على تدفقات التحويلات المالية. في البداية، سادت في العديد من الدراسات توقعاتٍ بانخفاض كبير في حجم التحويلات الخارجية؛ وذلك لتداعيات في الإغلاق الاقتصادي، وتقليص العمالة في الخارج، فضلًا عن زيادة معدلات البطالة في البلدان التي يعتمد فيها العمال المهاجرون على الاقتصاد غير الرسمي.[٢]

لقد انخفضت تدفقات التحويلات الماليّة المسجلة رسميًا في البلدان النامية بنسبة ١.٦% أي ٥٤٠ دولار ضمن العام ٢٠٢٠ رغم مسبّبات جائحة كورونا، وأنّ تدفقات التحويلات الماليّة ظلت مرنة عام ٢٠٢٠ ؛ إذ انخفضت بشكلٍ محدود فقط . ومع بدء التعافي للاقتصاد العالمي عام ٢٠٢١ وعودة العمالة المهاجرة الى العمل ارتفعت التحويلات بنسبة تقارب ١٠% لتصل الى حوالي ٧٧٦ مليار دولار، واما في عام ٢٠٢٢ استمرت التحويلات في الارتفاع ولكن بشكل ابطأ إذ بلغت قيمتها نحو ٨١٧ مليار دولار أي بزيادة تقارب ٥.٢% مقارنة بعام[٣] ٢٠٢١.

إن أهمية التحويلات المالية في اقتصادات الدول الناميّة يظهر بشكلٍ جلي في استمرار ارتفاعها أثناء مدّة وجيزة، فقد جرت عليها زيادة معتدلة عام ٢٠٢٣ حتى وصل حجم التحويلات العالمية الى حوالي ٨٤٧ مليار دولار مع نمو يقارب ٣.٧%، أمّا عام ٢٠٢٤ وما بعده فقد ارتفعت التحويلات الماليّة الدوليّة الى نحو ٨٣١ مليار دولار تقريبًا، وأصبحت أحد أهم مصادر التمويل للدول منخفضة ومتوسطة الدخل؛ فقد تتجاوز المساعدات الإنمائية الرسمية أحيانًا وتقترب من حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

(1) OECD, "Tax and Fiscal Policy in Response to the Coronavirus Crisis: Strengthening Confidence and Resilience", 2020 , Updated 19 May 2020.
(2) Oxford University, Oxford Covid-19 Government Response Tracker (OXCGRT),2020 , https://covidtracker.bsg.ox.ac.uk/
(3)Annika Havlik, Dispelling the shadow of fiscal dominance? Fiscal and monetary announcement effects for euro area sovereign spreads in the corona pandemic, Journal of International Money and Finance, Volume 122, 102578,2022,p7.

تجدر الإشارة إلى قائمة الخمس دول الأكثر استقبالًا للتحويلات المالية لعلم ٢٠٢٤، إذ تتصدرها الهند بتدفقات تقدر بنحو ١٢٩ مليار دولار، تليها المكسيك (٦٨ مليار دولار)، ثم الصين (٤٨ مليار دولار)، والفلبين (٤٠ مليار دولار)، وباكستان (٣٣ مليار دولار).

الشكل (١) يوضح **أكبر متلقي التحويلات المالية من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط من حيث الحجم، ٢٠٢٤ (تقديري)، حسب المبلغ الإجمالي (بالمليارات)**

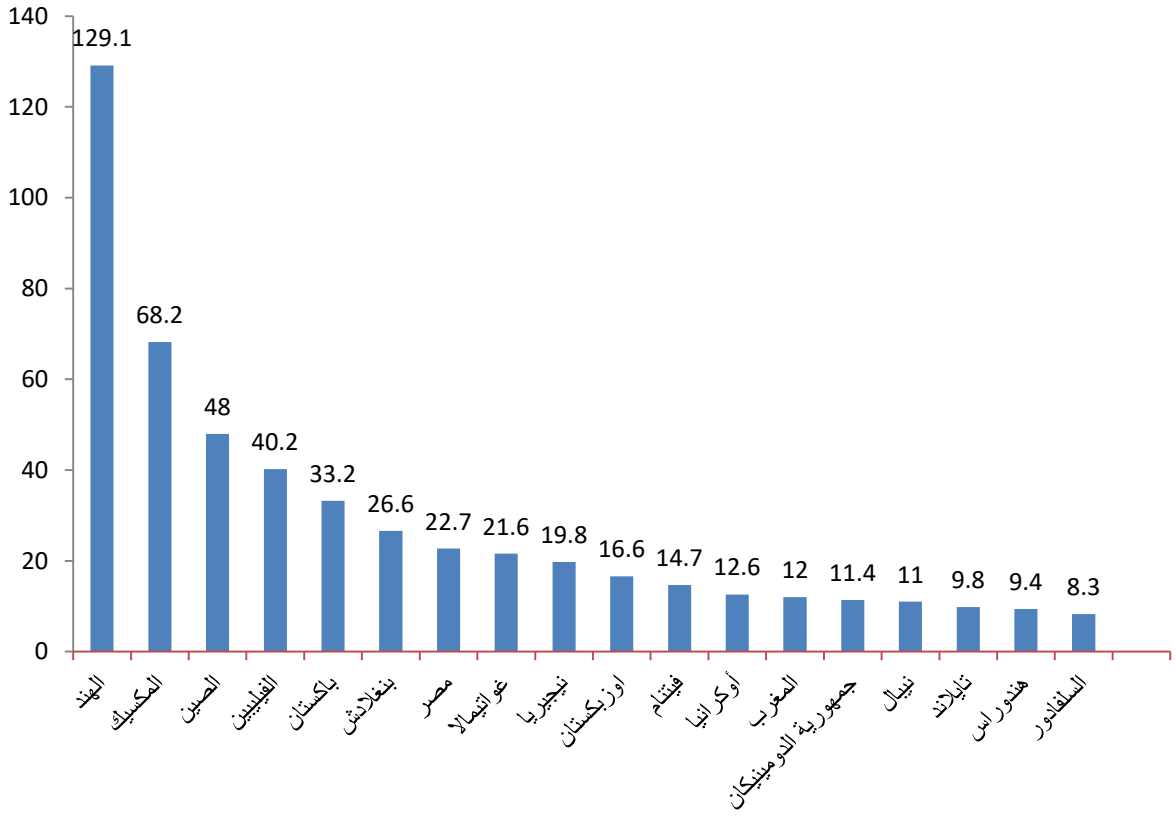

أمّا في الاقتصادات الأصغر، فتُمثل تدفقات التحويلات المالية نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، مما يبرز أهمية هذه التحويلات في تمويل الحساب الجاري ومعالجة العجز المالي. وتتصدر هذه القائمة طاجيكستان بنسبة (٤٥% من الناتج المحلي الإجمالي)، تليها تونغا بنسبة (٣٨%)، ثم نيكاراغوا بنسبة (٢٧%)، ولبنان بنسبة (٢٧%)، وآخرها ساموا بنسبة (٢٦%) كما هو موضح في الشكل (٢) **أكبر متلقي التحويلات المالية بين البلدان ذات الدخل**

المنخفض والمتوسط كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠٢٤[١]. حسب حصتها من الناتج المحلي الإجمالي.

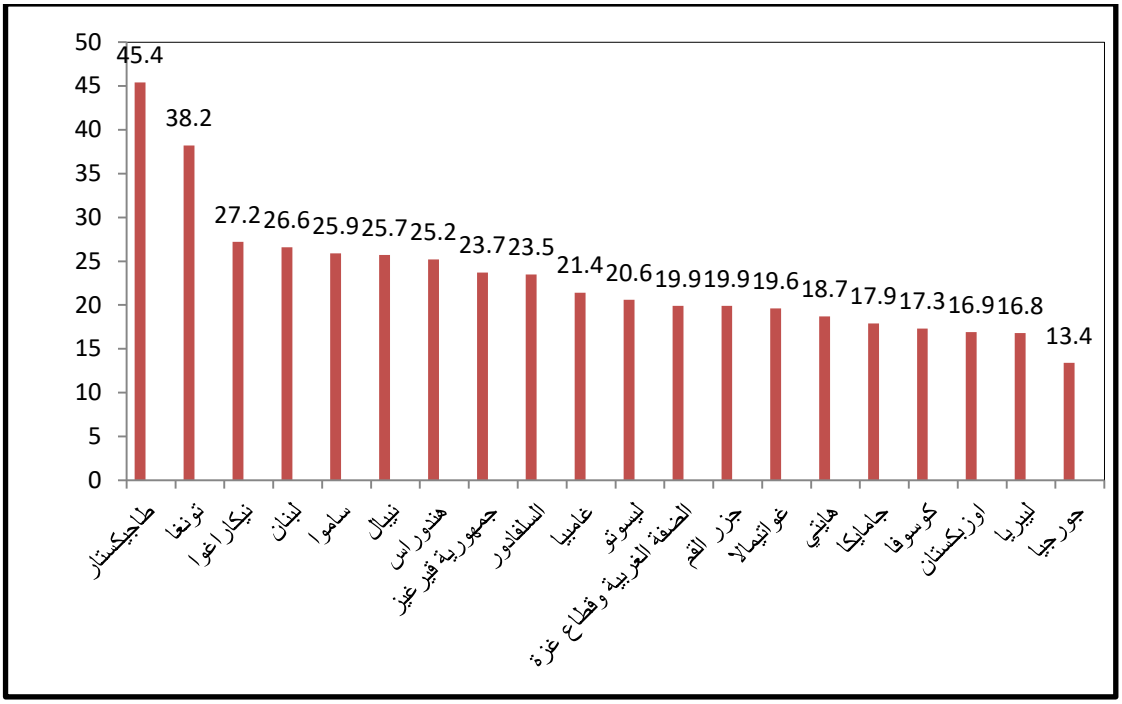

لقد شهدت التحويلات الخارجيّة منذ العام ٢٠٢٠ تحوّلات ملحوظة تأثرت بالظروف الاقتصادية العالمية، ولا سيما بعد جائحة كورونا وما خلفته من تداعيات. ففي العام المذكور سجّلت التحويلات انخفاضًا طفيفًا ؛ نتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، وتراجع فرص العمل للعمالة المهاجرة في العديد من الدول المستقبلة لها[٢]، إلا أنّ هذه التحويلات أظهرت قدرة عالية على التعافي في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، إذ لوحظ ارتفاع معدلاتها ارتفعت بمعدلات مدفوعةً بتحسن الأوضاع الاقتصادية العالمية، واستعادة أسواق العمل لنشاطها التدريجي. أمّا عام ٢٠٢٣ فقد تباطأ فيه نمو التحويلات نسبيًا ؛ وذلك لاستمرار الضغوط التضخميّة والتقلبات الاقتصاديّة العالميّة، فضلًا عن التحديات التي واجهت بعض الاقتصادات الكبرى. ومع ذلك، ظلت التحويلات الخارجية تمثل أحد المصادر المهمة لتدفقات النقد الأجنبي معظم الدول

(1)Dilip RathaSonia Plaza, In 2024, remittance flows to low- and middle-income countries are expected to reach $685 billion, larger than FDI and ODA combined , December 18, 2024,p.15.
(2) Ibid,p.16.

النامية، كونها تُسهم في دعم الاستقرار الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة للأسر، كذلك دورها في دعم ميزان المدفوعات وتعزيز القدرة التمويلية لهذه الاقتصادات(١).

ثانيًا: دور التحويلات الخارجيّة في الاستقرار المالي في الدول النامية: إنّ دور التحويلات الخارجيّة يكمن بتفسير آثار هذه التحويلات من منظور اقتصادي؛ بوصفها أحد مصادر التدفقات الماليّة الخارجيّة التي تُسهم في دعم متانة النظام المالي والاقتصادي للدولة، إذ تتمثّل هذه التحويلات بالأموال التي يُرسلها العاملون في الخارج إلى بلدانهم الأصلية، وغالبًا ما تتميز بالاستقرار النسبي مقارنة بغيرها من التدفقات المالية كالاستثمارات قصيرة الأجل، الأمر الذي يمنحها دورًا مهمًا في تعزيز الاستقرار المالي، ولا سيما في الدول النامية ، ولهذه التحوّلات آثار ايجابية مختلفة، فعلى مستوى الاقتصاد الكلّي، تسهم التحويلات الماليّة في تعزيز احتياطيات النقد الأجنبي، وتحسين وضع ميزان المدفوعات، مما يساعد في تخفيف الضغوط على سعر الصرف، وتقليل احتمالات حدوث أزمات ماليّة أو نقديّة(٢). كذلك فإنّ التدفّق المنتظم لهذه الأموال يمكن أن يُسهم في توفير سيولة ماليّة إضافيّة داخل الاقتصاد، الأمر الذي يدعم قدرة القطاع المالي على أداء وظائفه التمويلية ويعزز الاستقرار العام للنظام المالي.

أما على مستوى الاقتصاد الجزئي، فيمكن أن تُعزّز التحويلات الماليّة من تحسين مستوى دخل الأسر وزيادة قدرتها الشرائيّة، فقد تُستخدم في تمويل الاحتياجات الأساسية للفرد كالغذاء والتعليم والرعاية الصحية. وهو ما قد يؤدي إلى تنشيط الطلب المحلي وتحفيز النشاط الاقتصادي، مما ينعكس إيجابًا على معدلات النمو الاقتصادي والاستقرار المالي. فضلًا عن ذلك، يمكن أن تتطوّر التحويلات كي توجّه نحو الادخار أو الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يعزّز من تكوين رأس المال المحلي، ويسهم في دعم التنمية الاقتصادية(٣).

تجدر الإشارة إلى أنّ التحويلات الخارجية تعدّ من أهم المصادر الماليّة للأسر في البلدان النامية. فهي تقدم مصدرًا حيويًا للإيرادات يسمح للأسر بتغطية احتياجاتها اليومية، مما يساعد على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. وعادةً ما تأتي هذه الأموال من العمالة المهاجرة، وتؤدي إلى زيادة السيولة المالية في الاقتصاد المحلي، إذ إنّ الزيادة في السيولة

(1) Ibid,p.16.
(2)Berrak Bahadir, The macroeconomic consequences of remittances, Journal of International Economics,2018,p.222.
(3)Dilip Ratha, Remittance Flows Continue to Grow in 2023 Albeit at Slower Pace, worldbank.org , December 18, 2023, https://blogs.worldbank.org/en/peoplemove/remittance-flows-continue-grow-2023-albeit-slower-pace

الماليّة، بشكل عام، تساعد على تعزيز الاستقرار المالي؛ لأنّ هذه الأموال تُسهم في دفع النفقات الأسريّة، والتي بدورها تحفّز الاقتصاد المحلي، ومن ثمّ يمكن أن تكون التحويلات بمثابة حافز للطلب المحلي على السلع والخدمات، فعلى سبيل المثال يُلاحظ في بلدان كالهند و المكسيك، ساعدت التحويلات في رفع مستوى الاستهلاك المحلي، مما أسهم في تحفيز النمو الاقتصادي المحلي(١).

من الناحية الأخرى، فإنّ الأموال التي تنتج من التحويلات يمكن أن تحسّن من الاستقرار المالي للبنوك عن طريق زيادة الإيداعات المصرفية، إذ يودع العديد من الأفراد _ الذين يتلقون التحويلات_ أموالهم في البنوك المحليّة، مما يزيد من رؤوس الأموال المتاحة للبنوك.

وكذاك تعدّ التحويلات الخارجية جزءًا مهمًا من ميزان المدفوعات لدى كثير من البلدان النامية، حتى تُسهم في تحقيق استقرار الوضع المالي الكلّي وذلك بتوفير دخل إضافي يُعزّز من القدرة على تغطية عجز الحساب الجاري في هذه البلدان، فإذا كانت هناك دولة تعاني من عجز تجاري _أي أنّ وارداتها أكبر من صادراتها_ فإنّ تدفقات التحويلات الخارجية يمكن أن تعوض هذا العجز، مما يعني أنّها تُسهم في تحسين وضع النقد الأجنبي، مما يجعل من سعر العملة المحلية أكثر استقرارًا، كما يُخفف من الضغط على الاحتياطيات النقدية، كذلك تُساعد التحويلات في تقليل الاعتماد على القروض الخارجية، فهي قد تُستخدم للتحقّق من العجز الحاصل في المدفوعات الخارجية، أو تحقيق توازن إيجابي في ميزان المدفوعات، مما يُعزّز الاستقرار الاقتصادي(٢).

من جانب آخر فإنّ سعر الصرف في البلدان النامية يكون قابلًا للاستقرار؛ وذلك نظرًا للدور المهم الذي تؤديه التحويلات الخارجية في هذا الشأن، فهي تعمل بمثابة سياج حماية تجاه لبعض الحلات التقلبات الكبيرة في العملات المحلية، فالتحويلات التي تُرسل بالعملات الأجنبية تزيد من الاحتياطيات النقديّة للبنك المركزي، مما يساعد في تعزيز استقرار العملة الوطنية، ولا سيما في الحالات التي تواجه فيها البلدان النامية أزمات اقتصادية أو تقلبات كبيرة في أسعار الصرف.

(1)Deodat Adenutsi, Christian Ahortor, Macroeconomic Determinants of Remittance Flows to Sub-Saharan Africa, African Economic Research Consortium, Nairobi ,Kenya, January 2021,p.12.
(2) Dilip Ratha, Remittance Flows Continue to Grow in 2023 Albeit at Slower Pace,OP.cit.

لا بد من الإشارة إلى الآثار السلبية التي قد تنجم عن تدفّقات التحويلات الماليّة، وأبرزها زيادة التضخّم في بعض الحالات، فالتحويلات الخارجيّة يمكن أن تحفّز الاستهلاك المحلي، والذي بدوره يتسبّب في زيادة الطلب على السلع والخدمات. وإذا كان العرض المحلي غير قادر على مواكبة هذا الطلب المتزايد، فإنّ ذلك قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ومن ثمّ التضخّم.

في حالة اقتصادات البلدان التي تعتمد على الاستيراد بشكل كبير، فإنّ زيادة الطلب على السلع يمكن أن يؤدي إلى زيادة التضخّم المستورد؛ نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة، مما يضرّ بالاستقرار المالي على المدى الطويل.

على الرغم من أنّ التحويلات يمكن أن تُحسّن من سيولة البنوك، وذلك باعتماد النظام المصرفي على أموال الخارج، إلا أنّ هناك مخاطر مصاحبة أيضًا، لها تأثير مباشر على استقرار النظام المصرفي بشكل عام، ففي بعض البلدان النامية، قد تصبح التحويلات مصدرًا رئيسًا للإيداعات في البنوك.

إذا كانت التحويلات تتعرض لتقلبات كبيرة؛ نتيجة لظروف اقتصادية في البلدان المُصدرة، كالركود الاقتصادي أو زيادة معدلات البطالة بين العمال المهاجرين، فقد تتأثر استدامة هذه التدفّقات في المستقبل، وهو ما ينتج عنه تذبذب يؤثر على البنوك، فيمكن أن يضغط أو يقلّص القدرة على الإقراض، مما يعزّز من خطر حدوث أزمات مصرفية[١].

المحور الثالث: دراسة الحالات: لبنان وسيرلانكا كنماذج للأزمات المالية

أولًا: لبنان: أزمة مالية متعددة الأبعاد ودور التحويلات في التخفيف من تداعياتها:

يشهد لبنان أزمة اقتصادية حادّة في السنوات الأخيرة، مما أدّى إلى تراجع كبير في إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، فمنذ احتجاجات أكتوبر ٢٠١٩ لغرض المطالبة بإصلاحات حكومية، تدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية بشكل كبير. من جانب آخر واجهت البلاد "أزمة ثلاثية" ؛ نتيجة الانهيار الاقتصادي، وجائحة كوفيد-١٩ العالمية، وانفجار مرفأ بيروت في ٤ أغسطس ٢٠٢٠ ونتيجة لذلك، انزلق جزء كبير من سكان لبنان إلى ما دون خط الفقر، وتفاقم وضعهم نتيجة لأسباب أبرزها التضخّم، وانخفاض فرص العمل، وتقليص الخدمات الاجتماعية الأساسية[٢].

(1) atrick Imam, Kangni Kpodar, Remittances in Times of Uncertainty: Understanding the Dynamics and Implications, MF Working Paper, 2024,p.16.
(2) Thomas Schellen, Q&A with economist Freddie Baz on Lebanon's economic survival, Independent thinking for a discerning mind , 2020 , p.6.

من بين الأزمات الثلاث المذكورة آنفًا، تعدّ الأزمة الاقتصادية في لبنان إحدى أسوأ الأزمات المالية على مستوى العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر، إذ يعاني البلد من تداعيات هذه الأزمة منذ أكثر من أربع سنوات، فلم يكن لبنان يعاني من فراغ سياسي مستمر ومؤسسات غير فعّالة فحسب، إنّما اضطر لمواجهة أزمة اجتماعية خانقة أيضًا، أدت إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

إلى جانب ذلك، في ظلّ هذه التحديات المستمرة، يواجه لبنان الآن تحديًا جديدًا كبيرًا وهو التداعيات الاقتصادية الناتجة عن الدمار الذي أعقب الصراع مع إسرائيل، والذي خلّف أضرارًا كبيرة في البنى التحتيّة اللبنانية، وخلق ضغوطًا إضافية على الاقتصاد المنهك سلفًا(١).

منذ أكتوبر ٢٠١٩، جمّد القطاع المصرفي في لبنان _الذي تبنى بشكل غير رسمي ضوابط صارمة على رؤوس الأموال_ عمليات الإقراض والسحب، ولم يعد يجذب الودائع، وما يزال يعمل ضمن نظام دفع مجزأ يفرق بين ودائع الدولار القديمة (قبل أكتوبر ٢٠١٩) والأموال الجديدة الواردة من الدولار، كما تعرّضت الودائع القديمة لتخفيض كبير في قيمتها عبر عُملة "الليرة"، فضلًا عن الاقتطاعات الكبيرة، والتي تصل إلى نسبة ٨٣% من قيمة ودائع الدولار.

يؤدي انخفاض متوسط الدخل، والتضخّم المفرط، والانخفاض الكبير في قيمة العملة إلى تآكل كبير في القدرة الشرائية، وقد نتج عن الأزمة المصرفية عجز المدّخرين عن الوصول إلى حساباتهم بالدولار الأمريكي، كذلك فإنّ البنوك في لبنان تتكبّد عناء مشاكل في السيولة بسبب الأزمة الماليّة والاقتصادية المستمرة، كما تفتقر إلى السيولة الكافية، فهي غير قادرة على إعادة الودائع، وهو ما تسبّب في انهيار القطاع المصرفي، مما نتج عنه خسائر فادحة حتى لصغار المودعين(٢).

نتيجةً لذلك، أثّرت الأزمة الاقتصادية بشكل عميق على المشهد المالي في البلاد، وقد أدت هذه الأزمة _التي اتسمت بقيود مصرفية مشددة، وانخفاض قيمة العملة، وارتفاع التضخّم بشكلٍ حاد_ إلى تحولٍ كبير في السلوكيات المالية وشمولية المواطنين اللبنانيين. يُعد التحويل المالي عاملًا حاسمًا للتنمية الاقتصادية والاستقرار، إلا أنّ الأزمة قوضت بشدة أيّ تقدّم محرز يمكن أن يحصل في هذا المجال، دافعة شريحة كبيرة من السكان نحو الإقصاء المالي.

فقبل الأزمة كان بإمكان العديد من اللبنانيين الوصول إلى مجموعة من الخدمات المالية الرسمية، بما في ذلك الحسابات المصرفية والقروض والتأمين إلا أنّ قاعدة بيانات المؤشر

(1) world bank group , lebanon systematic country diagnostic, washington D.C ,2024,p.65.
(2) Ibid, p.66.

العالمي التابعة للبنك الدولي تشير إلى أنّ حوالي ٥٥% من البالغين اللبنانيين لا يملكون حسابًا مصرفيًا أساسيا، مما يعكس تراجعا حادًا. وقد دفع فقدان الثقة في القطاع المصرفي الرسمي الناس إلى الاحتفاظ بمدخراتهم في منازلهم بدلًا من التعامل مع المؤسسات الماليّة الرسمية، ولهذا التحوّل آثار بالغة على الاقتصاد، إذ يمكن أن يعيق الإقصاء المالي النمو الاقتصادي، ويزيد من حدّة الفقر، ويفاقم التفاوتات الاجتماعية[١].

كذلك، فإنّ عدم الاستقرار السياسي، إلى جانب التحديات السلوكية والقانونية والمؤسسية أعاق المعاملات بين المؤسسات، فقد أدّى الجمود السياسي والفساد، وفشل الحوكمة إلى تآكل الثقة في المؤسسات المالية، بينما حدّ سوء الإدارة أثناء الأزمة الاقتصادية وتأخر الإصلاحات من الوصول إلى الخدمات الأساسية، ولا سيما في المناطق الريفية. أمّا على الصعيد السلوكي، دفع انعدام الثقة في البنوك إلى الاعتماد على الممارسات غير الرسمية، مما حدّ من فرص الحصول على القروض والمدخرات، كما أنّ الأنظمة القديمة وضعف حماية المستهلك، كذلك محدودية الوصول إلى المناطق الريفية يمكن أن تزيد من حدّة الإقصاء تاركةً الفئات المهمّشة دون خدمات ماليّة كافية.

وبذلك استغلت التحويلات الماليّة التي تمت في تلك المدّة إعانات الاستيراد التي أقرها مصرف لبنان، إذ إنّ كثيرًا من الفواتير المُزورة استخدمت لتحقيق أرباح غير مشروعة، وذلك بالاستفادة من فروقات أسعار الصرف، ومثال ذلك هو التلاعب في سعر الصرف الذي ينتج عنه ربح غير مشروع، فقد شهد عام ٢٠٢٠ الحصول على الدولارات من مصرف لبنان بسعر رسمي قدره ١٥٠٠ ليرة لبنانية للدولار الواحد، في حين كان سعر السوق الموازية يتراوح بين ٧٠٠٠ و١٠٠٠٠ ليرة لبنانية للدولار الواحد، وهذه الفروق الكبيرة في أسعار الصرف شكلت فرصة كبيرة للربح غير المشروع[٢] .

كما شهدت العملة المحلية تراجعًا كبيرًا في قيمتها مقابل العملات الأجنبية، الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع معدلات التضخّم، فضلًا عن تدهور القدرة الشرائية للمواطنين وتوضح هذه التجربة أنّ الاعتماد المفرط على التدفقات الماليّة الخارجية دون وجود قاعدة إنتاجية قوية يمكن أن يؤدي إلى زيادة هشاشة الاقتصاد أمام الأزمات المالية.

---

(1)Mounir Mahmalat, Wassim Maktabi, Cartels in Infrastructure Procurement: Evidence from Lebanon, the Policy Initiative, 2022. https://www.thepolicyinitiative.org/article/details/196/cartels-in-infrastructure-procurement-evidence-from-lebanon

(٢) البنك الدولي، تقرير مرصد الاقتصاد اللبناني، لبنان يغرق (نحو أسوأ ٣ ازمات عالمية، عدد الربيع، لبنان، ٢٠٢١، ص١١.

ثانيًا: سريلانكا: التحولات المالية كداعم خلال الأزمة الاقتصادية والديون السيادية:

تعاني سريلانكا من أزمة اقتصادية وسياسية حادّة، بلغت ذروتها مؤخرًا؛ نتيجة لتخلفها عن تسديد ديونها، كما أنّ احتياطياتها من العملات الأجنبية تكاد أن تكون معدومة، مما يقلّل من قدرتها على استيراد السلع ويرفع أسعارها محليًا، وقد أدى الاضطراب الاقتصادي إلى اندلاع احتجاجات جماهيرية وأعمال عنف في جميع أنحاء البلاد.

لقد شهدت السياسة تحولًا جذريًا أعقب تغيير القيادة السياسية في نوفمبر ٢٠١٩، تمثّل في خفض ضريبي هائل، بالتزامن مع سدّ عجز الموازنة الناتج عن طريق التمويل النقدي، وقد تعارض ذلك مع برنامج ضبط الأوضاع الماليّة العامة، كما أنّ الخفض الضريبي تسبّب في تقليص إيرادات الحكومة بنحو الثلث في العام ٢٠٢٠ مقارنة بالعام السابق، مما أسفر عن عجز تاريخي في الموازنة، وللحدّ منه تمّ تمويله بمحاولات تمثّلت بطباعة النقود. ونظرًا لخطورة ضعف قدرة البلاد على الاستمرار في خدمة ديونها، أقدمت وكالات التصنيف الائتماني السيادي الثلاث الكبرى على تخفيض توقعات سريلانكا فورًا، مما أدى فعليًا إلى عزل البلاد عن أسواق رأس المال العالمية ومنذ ذلك الحين، يتم تداول سندات الخزانة السريلانكية بنسبة ٤٠% فقط من قيمتها الاسمية، ولم يسعَ المستثمرون قصيرو الأجل من الدخول إلى البلاد رغم التخفيف الكبير للقيود المفروضة على هذا النوع من الاستثمار[١].

كما تأثر القطاع السياحي بدوره، حين حصل انهيار في تدفقات السياحة، إذ انخفض إجمالي الإيرادات المقدرة من حوالي ٤ مليارات دولار أمريكي في عام ٢٠١٩ إلى ٦٠٦ ملايين دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠ و٥٠٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢١، أمّا صادرات البضائع فقد انخفضت بنحو ٢٠% في عام ٢٠٢٠ مقارنةً بالعام السابق (من ١٢ مليار دولار أمريكي إلى ١٠ مليارات دولار أمريكي).

شهدت التحويلات المالية الواردة من العمال السريلانكيين زيادة ملحوظة عام ٢٠٢٠، وهو ما يعكس تكثيف الدعم المالي للأسر أثناء ذروة الجائحة. ومع ذلك، اتجهت تدفقات التحويلات الماليّة "الرسمية" نحو الانخفاض لاحقًا، مما يعكس تحوّلها إلى قنوات غير رسمية بسبب قيود الصرف الأجنبي، وتثبيت سعر الصرف عند مستوى مبالغ فيه لأشهر عدّة.[٢]

(1)UNDP Regional Bureau for Asia and the Pacific, the sovereign debt crisis in Sri lanka :causes , policy ,response and prospects , policy paper , New York, NY, 10017, U.S.A., 2022,P.16.

(2) Central Bank of Sri Lanka (CBSL) ,Currentexchange-rate-arrangement-background-positiveimpact-thus-far-and-expected-outcomes,2022, (https:// www.cbsl.gov.lk/en/news/)

إنّ محاولات الاستجابة لأزمات الديون السيادية والحدّ منها في العقود الأخيرة يكمن في الدخول ضمن برنامج استقرار وتكيّف هيكلي مدعوم من صندوق النقد الدولي، فهو المسار الشائع الذي اتبعته جميع الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي تقريبًا، لذا يُفترض أنّ مقاومة الحكومة السريلانكية لاتّباع هذا المسار، والذي سلكته العديد من الدول كانت مدفوعة بأيديولوجية معينة، فضلًا عن القيود المفروضة على الواردات وتدفقات رؤوس الأموال إلى تحويل الأموال من السوق الرسمية إلى السوق الحرة، وقد تسارعت هذه التحويلات مع تشديد القيود على المعاملات عبر السوق الرسمية، مما أدّى إلى تفاقم وضع ميزان المدفوعات الرسمي.

يُعد التلاعب بفواتير الصادرات وكذلك بفواتير الواردات، والتهريب، والتحويل المباشر عبر قنوات السوق السوداء من العمال المهاجرين، وأفراد الجالية في الخارج كلها أدوات معروفة لتحويل العملات الأجنبية من السوق الرسمية إلى السوق السوداء.

وفق ما تقدّم، فإنّ جهود مكافحة حركة العملات الأجنبية غير المشروعة، وذلك بإنفاذ القانون وتقديم الحوافز للتحويلات الرسمية أصبحت عديمة الجدوى عندما يكون ارتفاع سوق السوداء هائلًا، كما توجد قيود ملزمة على معاملات العملات الأجنبية الرسمية والواردات، فقد تخلّى البنك المركزي عن ربط سعر صرف وهو (الروبية) السريلانكية بالدولار الأمريكي عند ٢٠٠ روبية سريلانكية، وسمح بتعويم سعر الصرف في ٧ مارس ٢٠٢٢، متوقعًا أن يستقر سعر الصرف عند حوالي ٢٣٠ روبية سريلانكية للدولار الأمريكي، إلا أنّه ونتيجة لعدم تسلسل تعديل سعر الصرف كجزء من حزمة اقتصادية كلية شاملة (تتضمن تخفيف قيود الاستيراد والصرف الأجنبي)، انخفض سعر الصرف الرسمي للروبية إلى ٣٦٠ روبية سريلانكية للدولار الأمريكي بحلول أبريل ٢٠٢٢. ولم يفلح تعويم سعر الصرف الرسمي في منع تحويل العملات الأجنبية إلى السوق السوداء، وفرض قيود على الاستيراد والصرف الأجنبي، الأمر الذي أدى إلى زعزعة ثقة قطاع الأعمال وتفاقم عدم الاستقرار السياسي، فضلًا عن تحرّك أسعار السوق السوداء بالتوازي مع السعر الرسمي بعلاوة تزيد عن ١٠%[1].

الخاتمة

مما تقدّم، يمكن القول أنّ التحويلات الماليّة الخارجيّة تمثّل أحد العوامل الاقتصادية الأساسية التي تؤثر بشكلٍ كبير في استقرار الاقتصادات الوطنية للبلدان النامية. وقد أظهرت هذه الدراسة، بعد التحليل تأثير هذه التحويلات على الأزمات الماليّة في كلٍّ من لبنان

(1) International Monetary Fund (IMF), 'IMF Staff Concludes Visit to Sri Lanka', Press Release Np. 22.242,2022 , https://www.imf.org/en/News/

وسيرلانكا، في أنّ هناك تأثيرات مزدوجة لهذه التحويلات، فهي يمكن أن تُسهم في تخفيف الأزمات الماليّة لبعض الحالات، بينما قد تُسهم في تفاقمها في حالات أخرى، ولا سيما حين يعتمد الاقتصاد بشكلٍ مفرط على هذه التدفّقات الماليّة كأداة رئيسة لتحقيق الاستقرار المالي.

لقد تمكنت الدراسة من تسليط الضوء على كيفية تأثير جائحة كورونا والأزمات الاقتصادية الأخرى على تدفّقات التحويلات الماليّة، مما دفع العديد من الدول النامية إلى مواجهة تحديات كبيرة تتعلق بتقلّبات هذه التدفّقات. وفي هذا السياق، تَبيّن أنّ لبنان وسيرلانكا تعدّان نموذجين دقيقين يُظهِران كيف يمكن للتحويلات الماليّة أن تؤدي دورًا إيجابيًا أو سلبيًا وفق سياق الاستخدام وظروف الأزمة.

كذلك تُبيّن الدراسة عبر التحليل أنّ إدارة التحويلات الماليّة بشكل فعّال تتطلب تبني سياسات اقتصادية مدروسة، تهدف إلى توجيه هذه التدفّقات نحو مشاريع تنموية مستدامة تُعزّز من استقرار الاقتصاد الوطني، فضلًا عن التقليل من الآثار السلبية الناتجة عن الاعتماد المفرط عليها. كما يمكن أن تُسهم هذه السياسات في تعزيز الشمول المالي، وتحقيق التنوّع في مصادر الإيرادات، مما يقلّل من تأثير التقلّبات الاقتصاديّة العالميّة على الاستقرار المالي.

لذلك، فإنّ استراتيجيات تحسين إدارة التحويلات الماليّة وتوجيهها نحو الاستثمار في مشاريع حيوية، كالبُنى التحتيّة والتعليم، تظلّ من أبرز السبل في تخفيف الأزمات الماليّة، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في البلدان النامية. وفي هذا السياق، تبرز أهمية تطوير برامج وطنية تستهدف تحقيق التوازن بين الاستفادة من هذه التحويلات، وبين توفير بيئة اقتصادية متنوعة ومستقرة.

إنّ هذه الدراسة تفتح المجال أمام مزيدٍ من البحث حول دور التحويلات المالية بتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي في المدى الطويل، وتسلّط الضوء على الحاجة إلى سياسات اقتصادية مبتكرة تأخذ بالنظر التحديات العالميّة المستمرة وتوجّهات السوق.

المصادر والمراجع (Sources and references)

1. Karim Foda and Eswar Prasad، 10 Years after the Financial Crisis Uneven Progress and Some Structural Disconnects، Brookings، September 2018، https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2018/09/10-years-after-thefinancial-crisis.pdf
2. Al-Sayrfi، Mohamed. Bank Management. 1st ed.، Dar Al-Wafa for Printing and Publishing، Alexandria، Egypt، 2007
3. atrick Imam، Kangni Kpodar، Remittances in Times of Uncertainty: Understanding the Dynamics and Implications، MF Working Paper، 2024

4. atrick Imam، Kangni Kpodar، Remittances in Times of Uncertainty: Understanding the Dynamics and Implications، MF Working Paper، 2024.
5. Berrak Bahadir، The macroeconomic consequences of remittances، Journal of International Economics،2018.،
6. Bukar Umar Bolori، "The impact of Global financial crises on the banking sector in Nigeria "،British journal of arts and social sciences،2021.
7. Central Bank of Sri Lanka (CBSL)،Currentexchange-rate-arrangement-background-positiveimpact-thus-far-and-expected-outcomes،2022، (https://
8. Deodat Adenutsi، Christian Ahortor، Macroeconomic Determinants of Remittance Flows to Sub-Saharan Africa، African Economic Research Consortium، Nairobi،Kenya، January 2021،p.12.
9. Dilip Ratha، Remittance Flows Continue to Grow in 2023 Albeit at Slower Pace، worldbank.org، December 18، 2023، https://blogs.worldbank.org/en/peoplemove/remittance-flows-continue-grow-2023-albeit-slower-pace
10. Dilip RathaSonia Plaza، In 2024، remittance flows to low- and middle-income countries are expected to reach $685 billion، larger than FDI and ODA combined، December 18، 2024
11. Ibrahim Jamali and Eric Le Borgne، A Lebanon Sovereign Wealth Fund: Preliminary Recommendations، A Journal of Public Finance & State Modernization،2014.
12. International Monetary Fund (IMF)، 'IMF Staff Concludes Visit to Sri Lanka'، Press Release Np. 22.242،2022، https://www.imf.org/en/News/
13. Mounir Mahmalat، Wassim Maktabi، Cartels in Infrastructure Procurement: Evidence from Lebanon، the Policy Initiative، 2022. https://www.thepolicyinitiative.org/article/details/196/cartels-in-infrastructure-procurement-evidence-from-lebanon
14. Salah Abosedra and Ali Fakih، A.، "Assessing the Role of Remittances and Financial Deepening in Growth: The Experience of Lebanon"،Global Economy Journal، Vol. 17، No. 1،2017.
15. The world bank، Time for an equitable banking resolution، Lebanon Economic Monitor، 2022. .
16. Thomas Schellen، Q&A with economist Freddie Baz on Lebanon's economic survival، Independent thinking for a discerning mind، 2020.
17. Thomas Schellen، Q&A with economist Freddie Baz on Lebanon's economic survival، Independent thinking for a discerning mind، 2020.

18. UNDP Regional Bureau for Asia and the Pacific، the sovereign debt crisis in Sri lanka :causes، policy،response and prospects، policy paper، New York، NY، 10017، U.S.A.، 2022،P.16.
19. world bank group، lebanon systematic country diagnostic، washington D.C،2024
20. www.cbsl.gov.lk/en/news/).
٢١. اس. تامر كافوجيل، جاري نايت، المعاملات التجارية الدولية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠١٤.
٢٢. البنك الدولي، تقرير مرصد الاقتصاد اللبناني، لبنان يغرق نحو أسوأ ٣ ازمات عالمية، عدد الربيع، لبنان،٢٠٢١.
٢٣. عبد الحميد عبد المطلب الديون المصرفية المتعثرة والازمة المالية المصرفية العالمية أزمة الرهن العقاري الامريكية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر،٢٠١٠.
٢٤. عماد غزازي، هزلة أنيس، الازمة النفطية ٢٠١٤-٢٠١٧ الأسباب، الآثار الاقتصادية واستراتيجيات المواجهة، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، العدد٤،٢٠١٩، https://asjp.cerist.dz/en/article/880

مجلة السلام الجامعة

للعلوم الانسانية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

AL-SALAM UNIVERSITY COLLEGE JOURNAL

No. 23
part 1

الرقم الدولي للمجلة
(2522 - 3402)
ISSN - 2959555-X (Print)
ISSN - 29595541- (Electronic)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/74

June
A.H. 1447- A.D. 2026

Registration No. at the House
Of books and documents:
(2127) - year (2015)

مكتب دلير